

رسالة
الرئيس أنور السادات
إلى مؤتمر دول عدم الانحياز
المتعدد في بلجراد
٤ مارس ١٩٧٥

منذ ان انعقد مؤتمر القمة الرابع للدول غير المنحازة في الجزائر في سبتمبر ١٩٧٣ ، شهد العالم تطورات سياسية واقتصادية هامة بعضها ذو جوانت ايجابية والبعض الآخر لوجوانت ملتبة .

فمن التطورات الايجابية ما يعد بحق تقدماً بعض ما تسمى بالدول غير المنحازة ونذكر منها استمرار سياسة الوفاق الدولي والتقارب الاورق بين دول الغرب والشرق والتطورات البناءة في الشرق الاوسط نتيجة لحرب اكتوبر عام ١٩٧٣ ، والتي شكلت اساساً يمكن ان يبني عليها ميك مقبول في المنطقة كذلك إضاح الموقف فيما يتعلق بحقوق الدول الصغرى في التحكم في مصادر ثرواتها . وشهد العالم وصول المستعمرات البريتانية الى اول طريق التحرير .

اما عن التطورات السلبية فيمكن الاشارة الى الازمة الاقتصادية والتقلبة التي يعياني منها العالم . ومحاولات بعض نوى الفكر الاميرالي القاء بصيغتها على الدول المصدرة للبتروبل وبصفة خاصة على الدول العربية منها . وتتفاقم خطورة الرغبة الاقتصادية للدول النامية . وفشل العد الثاني للتنمية في تحقيق اهدافه المحددة . وارتفاع ازمات الكفالة السكانية في كثير من بلاد العالم . والجماعات التي عانت منها بعض البلاد خاصة في بنجلاديش واثيوبيا ودول غرب افريقيا .

كما لم يمكن الوصول الى حلول مشكلات الامية والجوع وسوء التغذية في معظم دول العالم الثالث . منذ انعقاد مؤتمر الجزائر ثلث دول عدم الانحياز دوروا دولياً هاماً .. ويهمني بصفة خاصة ان اشير الى دورها المظيم وقويتها عن حق الى جانب الدول العربية والشعب الفلسطيني لدور المعاون الاميرالي المهموش على الاراضي العربية . وكذلك دورها في تضييد مبارزة الجزائر التي ادت إلى فقد الدولة السادسة الاستثنائية للجمعيه العامة لدراسة الموقف الاقتصادي كضرورة استدعاهما تفاقم مشكلات التنمية ودورها كذلك في مؤتمر الدناء العالمي .

ان امام دول عدم الانحياز دوراً كبيراً عليهم ان تلعبه من الان وحتى انعقاد مؤتمر القمة الخامس في كولومبو . وعلى هذه الدول ان تتصدى للتحديات التي يتبعها انخراطها ، لتعاون الدول التي اضيرت من ارتقاء اسعار الحاجيات الفرعورية نتيجة للتقسيم الاقتصادي العالمي . وعليها ان تحفظ التعاون ضروري فيما بينها للتغلب على المشكلات المزمنة لدى دول العالم الثالث وان تنسق للدور الذي عليها ان تلعبه في سبيل مشاركة الدول الصغرى والوسطى في تقرير مصير العالم وللإعداد لمؤتمر ليما المقرر عقده في القطبين القائمين .

ان عدم الانحياز بعد بلا شك قوة دافعة للسلام والتنمية وهو السبيل الوحيد لانحسار السياسة الاميرالية ولاعطاء قوة نفع متزايدة وحقيقة لسياسة الوفاق الدولي والتعاون بين الدول . اذ لم تعد نوعية المشكلات التي يواجهها العالم في الربع الاخير من القرن العشرين تتسم احتكاراً قاتلاً من الدول لمحاولات حلها .

ان مشكلات سكان والتربية والطاقة وسوء التغذية وتلوث البيئة وزرع السلاح وغيرها لا تجد طريقها الى حلها الا عن طريق التعاون والمشاركة وليس عن طريق المواجهة باى حال من الاحوال .

ولا شك ان السبيل الاول لتحقيق ذلك هو في تدعيم الروابط بين الدول سواء على مستوى ثانوي او على مستوى الجماعات . فلقد حان للانسانية ان تنتهي في سلام بما حملته من انجازات .

ان شعوب العالم تتطلع باهل الى دول عدم الانحياز بوصفها ضمير العالم . والامل معقود على الاختيار هذه الدول امل العالم مع اطيب تمنيات التوفيق والنجاح .